



## بيروت الصغرى

إذا كان المواطن لا يزال في حاجة الى دليل على عقم رجال السياسة في هذه البلاد، فلا بد انه وجدها في السجل الدائر حول الانتخابات البلدية في بيروت. السجل نموذجي، بمعنى انه يشبه كل السجلات اللبنانية: لا يفصح عن مضامينه الفعلية، وهي طائفية في المقام الاول، ولا يترك مجالاً الا للحلول العرجاء، في غياب اي اهتمام من الذين يغذونه بالمسألة الاهم، وهي مستقبل المدينة التي يدور حولها.

اساس السجل ان الديموقراطية العددية، في حال بيروت الراهنة، تعني غلبة لطائفة معينة هي الطائفة السنية، لكنها غلبة لا يريد لها زعيم هذه الطائفة في بيروت الرئيس رفيق الحريري. فاذا به يقترح ان تخصص نصف المقاعد في اللائحة التي يدعمها (والتي يستطيع انجاحها) للمسيحيين من مختلف الطوائف .

حسنة، وهي تصب في خانة العيش المشترك، لكنها تصطدم بعقبتين، واحدة عملية واخرى رمزية. العقبة العملية تكمن في اختيار المرشحين المسيحيين. حلفاء الرئيس الحريري يقولون انهم لا يتمسكون باحد، وانهم يتركون الخيار لـ "اصحاب العلاقة". ترى، من هم "اصحاب العلاقة"؟ الاحزاب "المسيحية"، او ما تبقى منها؟ زعماء الطوائف المسيحية، وكيف نحددهم؟ "الأعيان" وأيهم، القدامى ام الجدد؟ المطارنة ورجال الدين؟ في الحقيقة، لا جواب مقنعاً. والانكى ان بعض دعاة الديموقراطية يكتفون بهذا النمط من التعيين شرط ان يأتي من صفهم الطائفي. اما العقبة الرمزية، فهي ان "اصحاب العلاقة" المسيحيين لا يرتاحون الى ان يكون "ممثلوهم" في المجلس البلدي منتخبيين باصوات المسلمين.

هذه العقبة الرمزية تغذي بدورها الجانب الآخر من السجل، وهو المتعلق بصلاحيات كل من البلدية والمحافظ. حلفاء الحريري، وبعضهم مسيحيون، منازرون الى البلدية ويطالبون بالا تظل مكبلة بحق النقض الممنوح عملياً للمحافظ، فيما يطالب رأي آخر، يشاع انه غالب في مؤسسات الطائفة الارثوذكسية، فضلاً عن كونه مدعوماً من خصوم الحريري في الحكم، بأن يبقى المحافظ قابضاً على السلطة التنفيذية في المدينة، وان بثمن شلل البلدية.

للتذكير فقط، ان الازدواجية القائمة في بيروت لم تنشأ لأسباب طائفية، ولا لايجاد توازن بين رئيسي الجمهورية والحكومة، بل تعود الى النمط الفرنسي الذي جعل باريس، خشية من يساريتها وثوريتها بعد عامية ١٨٧١ تخضع لاشرف الحكومة المركزية حتى عام ١٩٧٧ في لبنان، لم تكن الاعتبارات الطبقيّة نفسها موجودة، لكن قوة التقليد، في عهد الانتداب وبعده، ثم قوة الواقع جعلتا ازدواجية السلطة البيروتية تستديم، حتى تلوّنت بالعنصرية الطائفية المحلية، فصار السجل حول صلاحيات بلدية العاصمة يندرج في خانة التوازنات الوطنية الكبرى، فيما تبقى السياسات البلدية في منأى عن اي نقاش.

في الحقيقة، ان كل هذا السجل، بما يفصح عنه وما لا يفصح، عديم الفائدة ومحكوم بالدوران في حلقة مفرغة، والديموقراطية البلدية في بيروت سوف تبقى مشلولة ما لم تخضع لاعادة نظر كاملة من خلال ثلاثة اصلاحات جذرية ومتلازمة: توسيع الجسم الانتخابي البيروتي حتى يشمل كل



المواطنين المقيمين في العاصمة، وتوسيع الحدود البلدية للمدينة بما يتلاءم وحياتها الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، وقرار لامركزية بلدية تقرّب اصحاب القرار في المدينة واحيائها من ناخبهم. ان مسألة الاقتراع في مكان الاقامة الفعلية، لا تخص فقط الانتخابات البلدية في بيروت. فثمة حاجة لقرار هذا المبدأ حتى في الانتخابات النيابية، والا سوف نبقى ننتج برلماناً يمثل، في افضل الاحوال، بلداً مجزأ منذ عقود، فيما نشجع على الزبائنية العائلية.

لكن الامر اكثر فداحة في الانتخابات البلدية، حيث يفترض بالبلديات ان تعنى بالشؤون اليومية للذين يعيشون على اراضيها ويدفعون الرسم البلدي، وليس للذين يأتون لزيارتها في المواسم الانتخابية. حتى ان بعض دول اوروبا وصلت الى حد منح الاجنبي المقيم فيها حق الاقتراع في الانتخابات البلدية. فكم بالحري عندما يكون الامر معكوساً، اي عندما يكون اكثر من نصف المواطنين المقيمين في المدينة، وبعضهم اباً عن جد، محرومين من المشاركة في اختيار مجلسها البلدي، كما هي الحال في بيروت، بحجة ان محل "اقامتهم" الرسمي يقع خارجها.

اما ان يكون الاقتراع في بيروت حكراً على "البيارتة"، فهذا يتلاءم ربما مع نكات "ابو العبد"، لكنه بالتأكيد لا يفي بشروط الديمقراطية المحلية في بداية القرن الحادي والعشرين.

وما يقال عن ديموغرافية بيروت الغائبة عن انتخاباتها، يسري ايضاً على جغرافيتها. فأى طالب سنة اولى في الجغرافيا يستطيع ان يرى ان حدود بيروت الادارية لم يعد لها معنى في الواقع. فلا النهر في الشمال الشرقي، ولا الرمال في الجنوب اوقفت تمدد المدينة وتواصلها العمراني. حتى سفح الجبل لم يعد يحدها، على الاقل حتى علو ٢٥٠ متراً. ثم هل يُعقل ان ان تعتبر الغيبري او فرن الشباك خارج المدينة؟

لن يكون من السهل بالتأكيد رسم الحدود الجديدة للمدينة، وثمة مروحة من الخيارات ضمن ما يسمى "بيروت الكبرى". ليس المطلوب قطعاً تحويل كل بيروت الكبرى الى بلدية واحدة، وخصوصاً ان هذا المفهوم خاضع هو نفسه لقراءات متعددة، واحياناً مبالغ فيها كالتي تطلق هذه التسمية على كل المنطقة الممتدة من جبيل الى الدامور، مروراً بعاليه.

ولا بد من اجراء حسابات دقيقة، اقتصادية واجتماعية وضريبية، قبل اي ترسيم جديد، الا انه يمكن منذ الآن طرح احتمالين: خيار ضيق يضع حدود بيروت بين نهر الموت شمالاً وخلده جنوباً مروراً ببرج حمود والدكوانة وسن الفيل وفرن الشباك والشياح وبرج البراجنة والغيبري. اما الخيار الاوسع، فقد يذهب الى انطلياس شمالاً ليشمل دوحة عرمون في الجنوب الشرقي والحازمية - مار تقلا شرقاً.

واياً يكن الخيار، فإن توسيع بيروت لا يفيد فقط للانتخابات البلدية، بل قد يكون شرطاً لتنظيم مدني اكثر التصاقاً بالواقع الحياتي للناس، وهذا ما ينطبق ايضاً على مدن اخرى، ومنها طرابلس ذات البلديتين، وجونيه التي يجب ان تشمل المعاملتين وساحل علما وادما، من دون ان ننسى زوق مكاييل (وعلى امل ان يصبح نهاد نوفل على رأس هذه البلدية الموسعة)، وربما ايضاً صيدا والنبطية.

الورشة كبيرة، من دون شك، وخصوصاً انها تستتبع اعادة رسم الاقضية والمحافظات في حال بيروت، ليس فقط لان توسيع حدود العاصمة سوف يأكل من مساحة المتنتين، بل ايضاً لان الاسباب التي تدفع الى انشاء بلدية بيروت المكبرة تدفع ايضاً الى اقامة محافظة اوسع منها تشمل بلدات بيروت الكبرى، ولا غضاضة عند ذلك في ان يكون على رأسها محافظ تناط به صلاحية التنسيق (وليس حق النقض)، ايا تكن طائفته.

يبقى ان التضخم الذي سوف يطول الجسم الانتخابي البيروتي جراء توسيع حدود المدينة، ومنح حق الاقتراع لكل المقيمين فيها، ينطويان على خطر ابعاد المواطنين عن الشأن البلدي. وعليه، فلا بد ان يتلازم هذان الاصلاحان مع ثالث يقضي بانشاء دوائر تعهد كل واحدة منها الى بلدية فرعية، وفقاً



للنمط الباريسي الجديد. فاللامركزية البلدية تستطيع وحدها تأمين التواصل بين المواطنين ومن ينتخبونهم لرعاية شؤونهم اليومية، فضلاً عن كونها تفضي الى طمأنة الجماعات الطائفية المختلفة الى ان وجودها سوف يترجم في سياسة المدينة، مما يغنيها عن السجال العقيم حول صلاحية المحافظ وانتمائه الطائفي.

وفي ما عدا اصلاحات بهذا الحجم، فان السجال "البيروتية" الراهن ليس في مستوى مدينة كانت ذات يوم حاضرة العرب، ولا يخدم اندفاعها لاستعادة ألقها. فكيف لمدينة الاختلاط ان تكبر اذا كان "أعيانها" لا يرونها الا صغيرة صغر مخيلاتهم؟

**سمير قصير**



<b>Id-Reference</b>	<b>04-Pr-000627</b>	
<b>Media</b>	<b>(Support)</b>	HC
<b>Title</b>		بيروت الصغرى
<b>Subtitle</b>		
<b>Section</b>		
<b>Language</b>		عربي
<b>Source</b>		النهار
<b>Page</b>		
<b>Date</b>		٢٠٠٤/٢/٢٠ 20/2/2004
<b>Author</b>		سمير قصير
<b>Co-Author</b>		
<b>Keywords</b>		
	<b>Persons</b>	رفيق. حريري
	<b>Locations</b>	لبنان - بيروت
	<b>Dates</b>	١٨٧١ - ١٩٧٧
	<b>Themes</b>	لبنان - انتخابات بلدية - رجال سياسة - طائفية - ديموقراطية - بيروت - طائفة سنية - رفيق. حريري - أحزاب مسيحية - طائفة مسيحية - محافظ. بيروت - طائفة ارثوذكسية - بيروت. كبرى
<b>Subject</b>		